المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية | المجلد:04، العدد:02 (2018)، ص.ص. 43-63 | EISSN: 2588-252X * PISSN: 2437-0215 | ARSAF

# موازنة المواطن ضرورة لشفافية المال العام في الوطن العربي ومحاربة الفساد فيه مع إشارة لحالة الجزائر

# The citizen's budget is a necessity for the transparency of public money in the Arab world and fighting corruption in it, with reference to the situation of Algeria

عبد الغني دادن[1،*]، آسية قمو [2]، عصام خالدي [3]

[1] جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، الجزائر (dadene@gmail.com)

[2] جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، الجزائر (assia.guemmou90@gmail.com)

[3] جامعة محمد بوضياف– المسيلة، الجزائر

**تاريخ الاستلام**: 2017؛ **تاريخ القبول**: 2017؛ **تاريخ النشر**: 01 ديسمبر 2018

**ملخص** : يهدف هذا البحث في إبراز دور موازنة المواطن كمدعم للشفافية وحماية المال العام، حيث تعالت العديد من الأصوات المنادية إلى إبراز ضرورة وأهمية الشفافية في حماية المال العام والحد من الفساد فيه، وبعد الجهود التي قامت بها العديد من الهيئات والمنظمات الدولية إلا أن الفساد لازال يسود بعض المجتمعات، خاصة المتخلفة منها، وكآلية تحد من فساد وإهدار المال العام، وتعتبر موازنة المواطن من أهم الآليات التي تساهم الشفافية في المال العام وبذلك تحقيق التنمية والحد من الفساد فيه، حيث قمنا بدراسة وتحليل بعض التقارير الصادرة عن بعض الهيئات الدولية، إضافة إلى تجارب بعض الدول العربية في هذا المجال، مقارنة بالأوضاع السائدة في الجزائر.

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها بالاعتماد على المنهجين الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي تم التوصل إلى أن للشفافية دور كبير في تحقيق التنمية والحد من فساد المال العام، كما أن موازنة المواطن كمدعم لها تساهم في تحقيق العدالة بين الأفراد والرقي بالمجتمعات، إضافة إلى إتاحة المعلومة للمواطنين.

**الكلمات المفتاحية** : فساد، مال عام، شفافية، موازنة المواطن.

**Abstract:** Le but de cette recherche est de souligner la nécessité et l'importance de la transparence dans la protection des fonds publics et la réduction de la corruption, et après les efforts de nombreux organismes et organisations internationaux, Communautés, en particulier les sous-développés, et comme un mécanisme pour réduire la corruption et le gaspillage de l'argent public, Le budget du citoyen est l'un des mécanismes les plus importants pour contribuer à la transparence des fonds publics et ainsi réduire le développement et réduire la corruption, en plus des expériences de certains pays arabes dans ce domaine par rapport à la situation en Algérie.

Il a été constaté que la transparence joue un rôle majeur dans la réalisation du développement et la réduction de la corruption des fonds publics. Le budget des citoyens contribue à la réalisation de la justice entre les individus et au progrès des sociétés, en plus de fournir des informations aux citoyens.

**Keywords:** : corruption, argent public, transparence, budgétisation citoyenne.

* المؤلف المرسل.

**تمهيد :**

يعتبر تكريس مبدأ الشفافية في المحافظة على المال العام، من أكبر التحديات التي تواجه كل الدول المتقدمة والنامية منها، لأنه يتطلب منظومة تشريعية صارمة وأنظمة رقابية فاعلة، كما أن فعالية المالية العامة تستدعي عدد من المعايير أهمها الشفافية ومشاركة الجمهور في صنع القرارات، و هذا ما تراه المؤسسات الدولية التي تعمل جاهدة من أجل ترسيخ معايير ومبادئ الشفافية، فالشفافية غاية تسعى كل دولة بلوغها ووسيلة لتحقيق مبادئ الديمقراطية نظرا لأنها تقود إلى مسائلة فعالة من خلال الوضوح و المكاشفة، مما يؤدي لوجود أنظمة أكثر عدلا و كفاءة، كما أن من شأن شفافية المالية العامة أن تعزز ثقة المواطنين بحكومتهم.

وبرز مؤخراً الاهتمام بمتابعة الأوضاع المالية خاصة في ظل الأزمات المالية الكبرى التي تمر بها معظم البلاد في العالم، فالغرض الأساسي من إعداد الموازنة هو تحقيق الرقابة الدستورية، فالموازنة هي وثيقة قانونية تضمن المشاركة الفعالة لكل أفراد الشعب، كما أن هدفها هو تحقيق الرقابة الاقتصادية، والمالية.

من هذا المنطلق تتضح معالم إشكالية الدراسة في السؤال التالي : إلى أي مدى يمكن لموازنة المواطن أن تمثل ضرورة لشفافية المال العام في الوطن العربي ومحاربة الفساد فيه ، وما أوضاع الجزائر بهذا الشأن؟

**فرضيات الدراسة** : في ضوء المشكلة التي تناولتها الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

- موازنة المواطن من اسمها يبدو أنها وثيقة تخص المواطن إما في إعدادها أو في توجيهها له؛
- الشفافية مصطلح دخيل على العربية لكن في معناه يعني الوضوح؛
- الفساد ظهر بظهور الكون وهذا ما جاء في كتاب الله ، فالفساد في المال العام يقصد به الإهمال والتلاعب وعدم الإحساس بالمسؤولية اتجاه حمايته.

**أهمية الدراسة** : تنبع أهمية الدراسة في أنها تسلط الضوء على أحد الموضوعات ذات الأهمية العالية في تحسين الأداء المالي للحكومات بشكل عام، كون الشفافية في المعلومة أحد أدوات الإدارة المالية الحكومية الفعالة، ونظاماً رقابياً على مشروعية الإنفاق والجباية وتنفيذ الموازنة العامة وتوفير البيانات اللازمة لغايات التخطيط ورسم السياسات والتقييم والتحليل المالي والإداري والاقتصادي واتخاذ القرارات وتعتبر حق مشروع للمواطن، وهذا من شأنه تهدئة الأوضاع كما يخفف من حدة الفساد الحاصل في القطاع العام.

**الهدف من الدراسة** : تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

1. التعرف على مصطلح دخل للقطاع العام حديثا والمتمثل في الشفافية؛
2. تقويم الوضع الحالي في البلاد العربية من حيث الفساد والشفافية؛
3. التعرف على موازنة المواطن والمعوقات التي تحول دون تطبيق الشفافية في الميزانية العامة للدولة في البلاد العربية؛
4. الخروج بتوصيات تهدف إلى وضع أسس للشفافية في المال العام وتدعيم حق المواطن في ذلك، وسبل دعمه.

**منهجية الدراسة** : بغرض تحقيق هدف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال الدراسة النظرية لمفهومي الشفافية والفساد في المال العام ومحاول وصياغة موازنة المواطن كسبيل لحق المواطن في المعلومة وحل للفساد في المال العام، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال قراءة المؤشرات الدولية للموضوع ومحاولة تحليلها انطلاقا من الاوضاع السائدة في البلدان العربية.

**محددات الدراسة** : تقتصر هذه الدراسة على مجموعة من الدول العربية.

**الدراسات السابقة**

**الدراسة الأولى : دراسة أمال قاسمي**[1]، قامت الباحثة بمعالجة إشكالية تتمحور في ما مدى تكريس قانون الوقاية من الفساد و مكافحته لمبدأ الشفافية على نحو يتناسق مع أحكام تنظيم الصفقات العمومية؟، حيث تطرقت إلى الآليات المكرسة بموجب قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، والجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية في ظل قانون 01/06، حيث توصلت الباحثة إلى وجوب تشديد المشرع العقابي في قانون الفساد على التذكير بأهم مبادئ الصفقات العمومية وهو ما يؤكد على أن هناك تناسق في المبادئ والأحكام بين قانون الفساد وتنظيم الصفقات العمومية، زيادة على إنشاء هيئة مكافحة الفساد لضمان أكبر قدر من الشفافية، إضافة إلى حرص المشرع على توسيع مجال التجريم والعقاب لمرتكبي جرائم الصفقات العمومية، كما أشارت الباحثة إلى وجوب اعتماد تكنولوجيات الإعلام الآلي في إبرام الصفقات العمومية خاصة في مجال المناقصات والمزايدات الالكترونية، والموازنة بين أفضل واقل عرض ،تفاديا لأي تسريب للمعلومات حول مبلغ التقييم الإداري للمشروع من قبل الأعوان العموميين مع تجريم هذا السلوك بنص خاص وتشديد العقوبة عليه.

**الدراسة الثانية: دراسة وليد بدر نجم الراشدي، وعادل سالم فتحي الحيالي**[2]،قامت الباحثان بمعالجة موضوع يتمحور حول الحماية القانونية للمال العام من آثار الفساد، حيث تطرقا إلى الآليات المكرسة للأسس الدستورية والقانونية للمال العام، إضافة إلى الأسس الدستورية والقانونية للمال العام، إضافة إلى تأصيل العلاقة بين الفساد والمال العام، حيث توصلا الباحثان إلى أن الفساد هو نقيض الإصلاح، وهو أعم من الظلم، كما توصلا الباحثان أن تشديد العقاب على مرتكبي جرائم الفساد لم يؤد إلى انكماش الرقم الإحصائي لهذه الجرائم، مما يدل على أنه ليس بتشديد العقاب وحده يمكن السيطرة على الفساد الإداري والمالي، كما توصلا أيضا إلى أن حماية المال من الناحية القانونية فيه وجهان، الأول حماية مدنية يحكمها القانون المدني، والثاني حماية جنائية يحكمها قانون العقوبات، كما أشارا أيضا إلى أن للمال العام معايير معتمدة فقها لتمييزه عن المال الخاص، كما توصلا الباحثان إلى أن تشديد العقوبات ليس هو الحل الوحيد لحماية المال العام، إنما يتم دالك من خلال التوعية الدينية والتثقيفية ورفع المستوى المعيشي للمواطنين وإصلاح هيكل الرواتب والأجور، وتفعيل هيئات ومؤسسات للتفتيش والرقابة، إضافة إلى ضرورة توسيع رقعة الديمقراطية والمساءلة، وتوسيع دائرة الرقابة في جانب المجالس التشريعية أو النيابية والأجهزة الرقابية، ومنظمات المجتمع المدني.

**الدراسة الثالثة: دراسة محمد هلال الخليفي**[3]، قام الباحث بمعالجة إشكالية تتمحور حول هل الصورة التي تقدمها دولة قطر عن حالة ( الشفافية وعدم الفساد ) فيها تنطبق على الواقع ؟ أم أن الصورة المقدمة تخفي ما وراءها؟، حيث تطرق الباحث إلى بعض المسائل العامة حول الشفافية والفساد، إضافة إلى عرض الصورة التي تقدمها قطر عن نفسها فيما يتعلق بالشفافية والفساد ، إضافة إلى رؤية مستقبلية للظاهرة، حيث توصلا الباحث إلى أن دولة قطر قد حرصت على أن تقدم صورة إيجابية براقة ومبهرة عن الشفافية فيها. لكنها فشلت أمام النظر الدقيق في أن تجعل الواقع مصدرا حقيقياً لتلك الصورة، فلم تقدم معرفة واضحة ودقيقة لا عن حجم الفساد ولا عن درجة الشفافية، إذ يكشف الواقع أن اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية، التي أنشئت، استجابت للتوقيع على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، قد ظلت حبرا على ورق، ولن تكون هيئة الرقابة الإدارية والشفافية أفضل منها.

**الدراسة الرابعة: دراسة ساجي فاطمة**[4]، قامت الباحثة بمعالجة إشكالية تتمحور في كيف يمكن تعزيز الشفافية في تسـيير المالية العامة؟ وما مدى شفافية المالية العامة في ظل النظام الميزاني الجزائري الحالي؟، حيث تطرقت الباحثة إلى سبل تعزيز الشفافية في المالية العامة وكذلك أهم المعايير التي تضبطها وشروطها وأهم محدداتها، كما تطرقت الباحثة إلى المشاكل التي تعاني منها المالية العامة، حيث توصلت الباحثة إلى أن المالية العامة في الجزائر بعيدة عن مبدأ الشفافية، حيث تتسم بالغموض، هذا ما تجلى من خلال التقارير الصادرة في هذا الشأن من مختلف المنظمات والهيئات الدولية، أما بالنسبة لمنظمة الشفافية الدولية رأت أن الفساد تغلغل في مؤسسات الدولة حيث أن الجزائر تحصلت على أسوأ نقطة منذ سنة 2005 وضيعت قرابة 20 رتبة بين سنتي 2008 و 2009، حيث تحصلت على علامة 3 من 10 سنة 2008 في الرتبة 97 أما في سنة 2009 تحصلت على 2.8 في الرتبة ،111 تفسر هذا التراجع بأن الجهود المبذولة من طرف الدولة لمحاربة الفساد و نشر الشفافية حتى بعد المصادقة على الاتفاقية الأممية لمحاربة الفساد ما زالت محدودة، كما أن السلطة لا تملك الإرادة السياسية المطلوبة في التصدي للفساد الذي تغلغل في مؤسساتها.

**الدراسة الخامسة: دراسة** فيحاء عبد الخالق البكوع وآخرون، (2009)، **دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي (دراسة محاسبية تحليلية )**[5]، يهدف البحث إلى دراسة دور الشفافية المحاسبية ومدى الالتزام بمعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من أثر الفساد المالي في الوحدات الاقتصادية أو تقليله والتخفيف منه ، وتتجسد مشكلة البحث في أن عدم استخدام الشفافية أو النقص من استخدامها كذلك عدم الالتزام الكامل بمعايير الإفصاح المحاسبي الدولي له أثر في إحداث الفساد المالي ، وقد خرج البحث بمجموعة من الاستنتاجات لعل أهمها أن الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الشامل تؤكد على أن تتضمن القوائم المالية معلومات كافية وجوهرية ومهمة تمكن جميع مستخدميها من ترشيد قراراتهم المستقبلية ، كما تحدد مستوى الإفصاح المناسب فيها ، وأخيرا قدم الباحثون عددا من التوصيات لعل أهمها هو الدعم القانوني لأساليب الرقابة المالية وأجهزتها ووضع إجراءات تأديبية للحد من ظاهرة الفساد بأشكاله المختلفة ومنها الفساد المالي على وجه الخصوص.

**الدراسة السادسة** : دراسة لبنى عبد اللطيف(2005)، **نحو مزيد من الشفافية والمساءلة في الموازنة العامة للدولة في مصر**،تتجه الدراسة إلى استعراض الإصلاح المالي ومناقشة علاقته بتطوير الشفافية وتأثير ذلك على درجة المساءلة المجتمعية في الموازنة العامة في مصر ، وذلك من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي للاقتصاد المصري،وقد هدفت الدراسة إلى توضيح أهم الإصلاحات التي خضعت لها مالية الدولة منذ 1979 إلى غاية 2005 من خلال تقسيم الدراسة إلى خمسة محاور تتمثل في[6]: الإصلاح الضريبي، تعريف الحكومة، تحديد قيم ومسؤوليات المتغيرات المالية العامة، هيكل وأسلوب عرض الموازنة العامة للدولة، مراحل عمل الموازنة العامة للدولة.

وتوصلت الباحثة إلى أن هذا الإصلاح أدى إلى زيادة درجة الشفافية في الأمور التي تتعلق بعلاقة المواطن بالسلطات الضريبية ورفع درجة مساءلته لها، وأنه على الصعيد المتعلق بعلاقة المواطن والمجتمع بالموازنة العامة للدولة نفسها لم يحدث تطوير كاف، كما وقد أكدت الباحثة

على أن صعوبة قراءة وفهم الموازنة العامة للدولة في مصر ناتج عن الطريقة المحاسبية التي تعرض بها الموازنة دون تسلسل من الروابط الاقتصادية والاجتماعية تعبر عن صلة الموزانة بأهداف المجتمع وحقوق مواطنيه قبل الدولة، وقد أوصت الباحثة بـــ :

- الإسراع في تطبيق موازنة البرامج وذلك حتى تتحول الموازنة إلى وثيقة مقروءة، وقابل للمناقشة؛
- الإسراع في اتخاذ خطوات هامة في تطبيق اللامركزية، وهو يعني تقريب الموازنة من مكان تنفيذها ، مما يؤثر على كفاءة التخطيط واستخدام المال العام؛
- تقديم مرفقات تكميلية مع الموازنة توضح الموقف المالي التوازني (على أساس الاستحقاق) مع التفرقة في البنود التي على الأساس النقدي.

**التعليق على الدراسات السابقة وأهم ما ميز الدراسة الحالية عنها**

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة يتضح أنها قد تكون نجحت في تحقيق الأهداف المحددة لها، إلا أن هذه الدراسات في أغلبها لم تتطرق إلى دراسة الواقع في البلدان العربية وهو ما يعكس افتقار المكتبات المحلية إلى دراسات تتناول الربط بين الشفافية والفساد أما الدراسات التي طبقت على البلدان العربية، فهي على حد علمنا لم تتناول بشيء موازنة المواطن وسبل تطويرها، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسات قوة هذا المقوم واقترحت إجراء دراسات أخرى لتطويره بهدف تحسين الأداء المحاسبي والمالي للحكومات ومحاربة الفساد فيها ومن هنا جاءت هذه الدراسة لاستكمال جانب هام وهو دور موازنة المواطن في شفافية المال العام ومحاربة الفساد فيه، بغرض تحديد الإطار العام له والخروج بنتيجة عملية مفيدة للموضوع خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية منها في البلدان العربية من تمرد على الحكومات سببها الأول والرئيسي عدم الشفافية والوضوح في المعلومة للمواطن فيما يخص تسيير أموال بلاده.

**أولا: مفاهيم عامة:**

**1. تعريف الشفافية (تعريف الشفافية، تعريف الشفافية في المال العام)**

**1.1. تعريف الشفافية:**

**لغة** : تعد الشفافية كلمة غير عربية، وغير أصيلة حيث لم تشر اللغة إلى المعنى الصريح للشفافية ولكنها أشارت إلى شف عليه ثوبه، يشف بالكسر(شفيفا) أي رق حتى يرى ما تحته وشفوفا" أيضا "وثوب (شَف) بفتح الشين وكسرها أي رقيق (والاشتفاف) شرب كل ما في ألإناء (وشفه) الهم أي هزله [7].

وهو ما أكد عليه الفيروز آبادي في القاموس المحيط من أن المقصود بلفظ الشف هو الثوب الرقيق، وشف الثوب شفوفا وشفيفا رق فحكى ما تحته[8].

وهي ترجمة لمصطلح Transparence كما جاء في قاموس ماكملان تحمل إحدى المعاني التالية[9] :

صفحة بلاستيكية ذات كتابات أو صور يسلط عليها الضوء من اجل إظهار تلك الكتابات أو الصور على شاشة العرض؛

الحالة أو الخاصية التي تمكنك وبسهولة من النظر خلالها، أو الطريقة النزيهة في عمل الأشياء التي تمكن الناس من معرفة ما تقوم به بالضبط.

أي ما يمكن الرؤيا من خلاله أو ما لا يمنع الرؤيا، وما لا يحجب أو يستر أو يمنع مثل الزجاج وبذلك يشترك المعنى اللفظي العربي مع الأجنبي في كون الشفافية الشيء الذي يمكن النظر من خلاله بسهولة ويضاده لفظ المعتم.

(Opaque) وفي الاستعمال تعني عكس المعنى الاشتقاقي إذ تهدف إلى التعمية والتستر والتغطية والتمويه والتضليل وإبعاد الناس عن الفهم والرؤيا.[10]

**اصطلاحا : تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح منها ما يلي :**

1. عرفت الشفافية على أنها الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات وعرضها على الجهات المعنية في مراقبة أداء الدولة نيابة عن الشعب وخضوع الممارسات الإدارية والسياسات للمحاسبة والمراقبة المستمرة.
2. وتعرف الشفافية بأنها وضوح التشريعات وسهولة فهمها واستقرارها وانسجامها مع بعضها وموضوعيتها ووضوح لغتها ومرونتها وتطورها ،وفقا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وبما يتناسب مع روح العصر إضافة إلى تبسيط الإجراءات ونشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها بحيث تكون متاحة للجميع[11].
3. في حين عرفتها منظمة الشفافية العالمية، على أنها : العلانية والتصريح الواضح للبيانات والآليات والواردات والصادرات والصرفيات الحكومية والإدارية، من خلال وسائل الإعلام والوسائل الرقابية الأخرى؛ مما يتيح للمجتمع المدني والإعلام والقضاء والمواطنين كافة، معرفة مجريات الأعمال الإدارية والحكومية[12]

كما تعددت تعاريف الشفافية تبعا لوجهات النظر المستخدمة من أجله.

1. فمن الناحية السياسية عرفت الشفافية بأنها الدقة التي يمكن للناس أن يلاحظوا من خلالها تصرفات السياسيين، إذ غالبا ما يستخدم السياسيون مصطلحات وقواعد أكثر جاذبية من أجل أن يضمنوا توجه الناس إليهم خاصة في المواسم الانتخابية[13]
2. الشفافية هي عكس السرية في مجالات السياسة وعلم الأخلاق والأعمال والإدارة والقانون والاقتصاد وعلم الاجتماع... الخ. يكون الفعل أو النشاط شفافاً إذا كان المعلومات حوله متوفراً وواضحاً. فعندما تسمح المحاكم للمواطنين بالحضور في جلساتهم، وعندما تعلن عن ارتفاع وهبوط أسعار البورصة في الصحف وتسمى هذه العملية بالشفافية. حينما تصف السلطة العسكرية خططها بالسرية لن يبقى حينها للشفافية معنى، وهناك جانبان لهذا العمل أحدهما إيجابي والآخر سلبي. الإيجابي يعتبر تعزيزاً للأمن القومي، والسلبي أنه لا يتسبب ب السرية فحسب بل إلى ظهور نظام عسكري ودكتاتوري أيضاً.[14]
4. وفقا لتعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول فإن الشفافية هي ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف (POGAR) العربية بطريقة مكشوفة .فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم، وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسئولين، وتضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور.
5. عرفُ مفهوم الشفافية لدي الشبكة الالكترونية على أنها: مصادر توفير المعلومات الموثوقة والآنية المتعلقة بالنشاطات والإجراءات والقرارات والسياسات .وضمان وصول المستفيدين والجمهور والجهات الرسمية ذات العلاقة والمانحين للمعلومات[15].
6. وتعرف هيئة الأمم المتحدة الشفافية بأنها حرية تدفق المعلومات معرفة بأوسع مفاهيمها ، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة ، واكتشاف الأخطاء.
7. أما محاسبيا فقد عرفت بأنها تلك الكشوف التي نستعمل ونستخرج المعلومات المطلوبة منها بسهولة[16].
8. وعرفها صندوق النقد الدولي الشفافية في النسخة المعدلة لدليل الشفافية المالية العامة بأنها اطلاع الجمهور على هيكل القطاع ووظائفه والنيات التي تستند إليها السياسات المالية العامة، حسابات القطاع العام والتوقعات الخاصة بالمالية العامة[17] .

وفي الأخير يمكن القول أن جميع التعاريف تسلك مسلكا واحد وتتعلق بجوهر واحد يرتبط بأربع كلمات وهي، المصداقية، الإفصاح، الوضوح والمشاركة.

**الشكل رقم : يوضح العناصر التي تمثل جوهر الشفافية.**

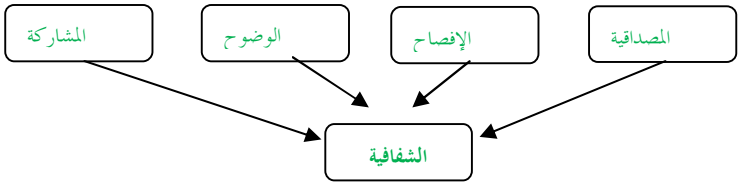


**المصدر**: أحمد فتحي أبو كريم، **مفهوم الشفافية لدى الإدارة الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية وعلاقته بفاعلية الإتصال الإداري**، رسالة دكتوراه غير منشورة، اليرموك، الأردن، 2005، ص 32.

وبشكل عام يمكن القول أن الشفافية هي :وضوح المعلومات المتعلقة بالقرارات والأعمال على اختلاف أنواعها بحيث تكون متاحة ومنظورة ومفهومة للجميع.

**ثانيا: مبادئ الشفافية** : هناك اختلاف كبير بين المنظرين والكتاب في تحديد مبادئ الشفافية فهناك من يرى أنها [18]:

- تتكون من ثلاثة مبادئ هي :
  - **الإفصاح** : أي كمية المعلومات المقدمة والمتاحة للأطراف ذات العلاقة؛
  - **الوضوح** : أي درجة اختيار وسائل الإعلام، وحساسية السياقات، والتماسك اللغوي والعرض وإدارة المشكلات بحيث يمكن فهمها بسهولة؛
  - **الدقة** : أي درجة دقة المعلومات من وجهة نظر المرسل.
- للشفافية أربعة أبعاد الصاعد والنازل والداخل والخارج، حيث :
  - الشفافية الصاعدة : هي وصف الهرمية الرئيسة برؤية المدير لأعمال الممثلين ويفهم ما يعملون، ويتخذ القرارات ويدمج وينسق العمل بين العديد من الممثلين .وهذه الشفافية تسهل عملية الإشراف المباشر؛

- **الشفافية النازلة** : فهي عكس الصاعدة، فهنا المدير يلاحظ من لدن الممثلين .وهذه الشفافية تسهل عملية التنسيق من خلال توحيد مقاييس المخرجات، وزيادة القدرة على التواصل مع الجهات ذات العلاقة (الممثلين) بقصد تحديث أهداف المنظمة، والأداء الكلي، وعواقب التوقفات في النتائج الأولية، ويمكن تعديل جهود الممثلين وفقا لذلك.
- **الشفافية الداخلة** : تصف قدرة الغرباء على ملاحظة ما يجري داخل الحدود المنظمة.
- الشفافية الخارجية : تصف قدرة المراقبون داخل الحدود المنظمة لما يجري في المحيط ورصد نظرائه والمنافسين.

- وهناك من يقسم الشفافية إلى تسعة أبعاد مقسمة إلى ثلاث تصنيفات مميزة تتمثل بالمجموعات: الاعتراف والتسهيل والتمكين، والأبعاد التسعة هي:

- الاعتراف بالمكانة (الحالة)؛
- والاعتراف بالمشكلات؛
- الاعتراف بالمسؤوليات؛
- والاعتراف بتبادل المعلومات؛
- تسهيل فهم نظام الأداء؛
- وتسهيل ردود الأفعال( الاعتراض والنقاش-التغذية العكسية) على الأنشطة القائمة؛
- وتسهيل الاتصال؛
- وتسهيل التحسينات؛
- والتمكين من صنع القرار.

**ثالثا: قياس الشفافية**: يمكن قياس الشفافية من خلال ثلاثة أبعاد[19]:

- **انفتاح الحكومة** : ويعبر عنه بالمعلومات التي تنشرها الحكومة والمتاحة، فضلا عن مقدار المعلومات التي يطلبها ويتلقاها المواطنين والتي لم تنشر على نحو استباقي.
- **حماية المبلغين عن الفساد**: وما يسمى بنفخ الصافرة، والتي تتمثل بكشف أعضاء المنظمة السابقين أو الحاليين عن الممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية والشرعية تحت سيطرة أرباب العمل ,وتوفير الحماية يسمح للأفراد بالكشف عن المزيد من الحالات غير الشرعية مع ضمان حمايتهم من تهديد وانتقام أصحاب العمل منهم وهنا لا يقصد بحماية الأفراد المبلغين الذين يتجسسون لصالح الحكومة، بل الذين يظهرون الحقائق ومفاسد الحكومة.
- **الشهرة/النشر (الدعاية)**: وتشير إلى مدى كشف المخالفات الواقعة وإيصالها إلى الجمهور وأصحاب ذات العلاقة بقصد لفت الانتباه ومعالجتها عبر وسائل الإعلام ونشر التقارير، وفي ذلك إشارة لدور الإعلام الصادق المهني، وحرية الصحافة والصحفيين الذين يكشفون فساد الحكومة على عكس الصحفيين غير المهنيين الفاسدين الذين يميلون أو ينتمون للأحزاب الحاكمة والذين يظهرون محاسنها ويخفون فسادها ومفسديها، وبهذا هناك العديد من الدراسات التي أثبتت وجود علاقة ارتباط ايجابية بين حرية الصحافة ومستوى الفساد في مختلف البلدان.

إن للإعلام دور فاعل في نشر الوعي بل وأيضا بالمطالبة بالمعلومات التي تمكنهما من لعب دورهما كشركاء في المساءلة ومكافحة الفساد. فالإعلام وعلى الرغم من نموه من حيث عدد القنوات والصحف والإعلام الاجتماعي أيضا، إلا أنه لا يزال لم يأخذ الحيز المطلوب للقيام بدوره. وهناك عدة تحديات تعيق من عمل المجتمع المدني في العالم العربي مثل تحديد الأنشطة، والتمويل، وكيفية الإشهار. ففي العديد من الدول العربية يحظر على منظمات المجتمع المدني الانخراط في الأنشطة ذات الطابع السياسي. بالإضافة إلى ذلك الإشهار غالبا ما يكون شريط الموافقة والتسجيل من خلال الحكومة في دول مثل لبنان التي تشترط التسجيل من خلال وزارة الداخلية. وغالبا ما تحصل المنظمات المشهرة على تمويل حكومي مما يضفي بعض التأثير على عمله. كما أن هناك أمثلة لدول يتنامى عدد منظمات المجتمع المدني لديها، ولكنه يعتمد على الانتماءات القبلية مثل حالة اليمن وليبيا. وقد أسفرت الدراسات أن حق الحصول على المعلومات هو المطلب الأساسي لدي منظمات المجتمع المدني بالعام العربي كركيزة أساسية للمساءلة [20].

**رابعا: متطلبات تطبيق الشفافية** : لكي تسود الشفافية في المالية العامة للدول فإنها تحتاج إلى جملة من المتطلبات أهمها[21]:

- توفر الديمقراطية في المجتمع؛
- الوضوح وعدم الغموض في الأنظمة والقوانين والإجراءات، وإعلانها للمواطنين والموظفين؛
- نشر الوعي بين المواطنين والموظفين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم؛

- التنسيق المستمر بين الأجهزة المعنية بالقوى البشرية، والتطوير الإداري؛
- التعيين في الوظائف على أساس الكفاءة المطلقة؛
- تطوير شبكة المعلوماتية بين الدوائر والمؤسسات كافة وتسهيل تدفق المعلومات؛
- تعزيز دور أجهزة الرقابة المالية والإدارية؛
- تطبيق الحوكمة الإلكترونية؛
- مشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد والقيام بالإصلاح؛
- حرية وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

**جدول رقم 1 يوضح توزيع الدول حسب كمية المعلومات المنشورة حول الموازنة العامة للدولة**

| الأداء | عدد الدول | المؤشر | الدول |
|---|---|---|---|
| معلومات شاملة (81-100) | 5 | 86 | فرنسا، نيوزيلندا، جنوب إفريقيا، المملكة المتحدة،الواليات المتحدة |
| معلومات وافرة (61-80) | 12 | 68 | بوتسوانا، البرازيل، التشيك، ألمانيا، النرويج، بيرو، بولندا، رومانيا، سلوفينيا، كوريا الجنوبية، سيريلانك، السويد. |
| بعض المعلومات (41-60) | 27 | 51 | الأرجنتين،بنجلاديش، البوسنة والهرسك،بلغاريا،كولومبيا، كوستاريكا،كرواتيا، مصر،جورجيا،غانا،جواتيمالا، الهند، اندونيسيا، الأردن، كينيا، مقدونيا، المكسيك،ناميبيا، نيبال،غينيا الجديدة، الفلبين، روسيا، الصرب، تركيا، أوغندا، أوكرانيا زامبيا. |
| الحد الأدنى من المعلومات (21-40) | 16 | 34 | ألبانيا، أذربيجان، أكوادور،السلفادور،كازاخستان، لبنان،مالاوي،ماليزيا، منغوليا،المغرب، النيجر،باكستان، تنزانيا،تايلاند، ترينيداد توباغو،فنزويلا. |
| شحيحة أو لا تقدم معلومات | 25 | 7 | أفغانستان،الجزائر،اونغولا،بوليفيا،بوركينافاسو، كمبوديا، الكاميرون،تشاد، الصين،الكونغو، الدومينيكان، غينيا الاستوائية، فيجي، لهندوراس،قرغيزيا، ساوتومي برنسيب، السعودية، السودان، فيتنام، اليمن. |

**المصدر** : عبد الفتاح الجبالي و محمد فايز فرحات، **موازنة المواطن وتدعيم المشاركة المجتمعية في صنع الموازنة العامة للدولة**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية

من الجدول أعلاه يتضح أن الشفافية في الموازنة العامة للدولة تكاد تكون شبه معدومة فيما يخص نشر المعلومات بصفة شاملة ووافرة ، أما فيما يخص نشر بعض المعلومات فتوجد دولة عربية واحد فقط (الأردن)، بينما المغرب ولبنان فقد كانتا تنشرا الحد الأدنى من المعلومات المتعلقة بالموازنة العامة للدولة، وفيما يخص الجزائر والسعودية والسودان واليمن فتعد شحيحة أو تكاد لا تقدم معلومات عن الموازنة العامة للدولة

## 2. الفساد :

### 1.2. تعريف الفساد

لغة: يقال ( فسد ) الشيء يفسد بالضم فسادا فهو فاسد و ( أفسده ففسد ) والمفسدة هي ضد المصلحة، والفساد يعني أخذ المال ظلما أو يعني التلف والعطب ويراد به لغويا الجدب والقحط ويراد بالمفردة أيضا معنى التحلل العضوي للمادة بتحلل الجراثيم ( كتفسير علمي صرف) .

وفي الجانب الإسلامي مفردات مقاربة تدل على المعاني المقاربة لمفردة الفساد كمفردة ( السحت ) ومفردة ( الرشوة ) فالأولى تعني معنى الثانية، والثانية يراد بها أشد أنواع أكل الأموال بالباطل " لأنها دفع مال الى الغير لقصد إحالته عن الحق " .

أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فأنها لم تتطرق الى تعريف الفساد بصورة مباشرة ولكنها تطرقت في أحد فصولها إلى التجريم وإنفاذ القانون، ويمكن حصرها بالأتي :

- رشوة الموظفين العموميين الوطنيين، رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية، اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من قبل موظف عمومي
- المتاجرة بالنفوذ، إساءة استغلال الوظائف، الإثراء غير المشروع، الرشوة في القطاع الخاص، اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص، غسل العائدات الإجرامية، الإخفاء، إعاقة سير العدالة.

**الفساد = الاحتكار + حرية التصرف – المساءلة**

**1.2. أسباب ودواعي الفساد:** توجد العديد من الأسباب والدواعي للفساد يمكن سردها في النقاط الموالية :

- وجود أنظمة حكم استبدادية تحتكر السلطة في البلاد ولا تقبل المشاركة؛
- غياب المحاسبة وضعف النظام القضائي؛
- انهيار القيم والأخلاق وضعف الوازع الديني في المجتمع؛
- بروز ظاهرة المحسوبية والمنسوبية على حساب المصلحة العامة؛
- ضعف الأجهزة الرقابية والتفتيشية في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص؛
- انهيار المستويات المعيشية للأفراد داخل المجتمعات بسبب سوء التوزيع للدخول؛
- بروز ظاهرة تولي المسؤولية لقيادات ضعيفة وغير متخصصة في مجال عملها، إضافة إلى وجود قوانين وأنظمة تشجع على الفساد.

**3. موازنة المفتوحة :** قبل التطرق إلى موازنة المواطن وجب التطرق إلى مفهوم الموازنة المفتوحة وضرورة التفرقة بينهما

**1.3. أهمية الموازنة المفتوحة :** جاء الاهتمام بالميزانية في العصر الحديث متمثلاً في كفاءة نتائجها المحققة، وزيادة الانفتاح، والشفافية، والمساءلة، وطبق كُتيب البنك الدولي عام 1998، نظرة أوسع لعملية إعداد الميزانية، مشدداً على أهمية فهم الروابط بين السياسات والتخطيط، ووضع نظام فعال قائم على ثلاث مستويات وهم: مستوى ''نتائج الميزانية'' ويعنى بها قدرة الميزانية على تحقيق أهدافها، ومستوى ''تخصيص الموارد وفقاً للأولويات'' بمعنى قدرة الميزانية على الوفاء بالاحتياجات العامة طبقاً لأولوياتها ، ومستوى''الاستخدام الكفء والفعال للموارد'' في تنفيذ الأولويات الإستراتيجية. كما ظهر دليل وزارة التنمية الدولية البريطانية في 2001 ، واهتم بتوضيح كيفية استخدام المستويات السابقة في إصلاح نظام الإنفاق ككل. كما قدم مشروع الموازنة الدولي في 2001 دليل لعمل ميزانيات المنظمات غير الحكومية[22]

**2.3. أهداف الموازنة المفتوحة :** إن الهدف الأساسي من إطلاق مرصد الموازنة المفتوحة، هو مراقبة أداء الحكومة، لاسيما وزارة المالية في إعلان وثائق الموازنة العامة في مواعيدها، طبقا للدستور والقوانين والمعايير الدولية الموقع عليها، وينفذ بالتعاون مع منظمة الشراكة الدولية للموازنات المفتوحة[23]، كما ان اعتماد نظام الموازنة المفتوحة، يحقق مشاركة المواطنين في العملية الديمقراطية، بالإضافة إلى فائدته المباشرة في مواجهة الفساد، وتحسن من الأداء المالي للدولة. بما يحقق [24]:

- توفير مزيد من الانفتاح والشفافية، وآليات مراقبة الميزانية.
- إشراك المواطنين والمجتمع المدني في جميع مراحل الميزانية، والتنسيق مع الجهات الدستورية القائمة بالفعل.
- العمل على خلق واستدامة القدرات اللازمة من أجل التعامل مع الميزانية المفتوحة.
- توفير نظام معلوماتي عن الإدارة المالية، وعن استراتيجية الحكومة في توزيع الموارد، وأن تتم عملية الإفصاح عبر إطار محدد ومحدث بشكل دوري ومنتظم.
- توفير مواقع تفاعلية يمكن من خلالها التوصل للمعلومات المتعلقة بالميزانية، بحيث تستخدم هذه المواقع الخرائط والجداول والرسوم البيانية، وتوفر للمواطنين إمكانية التحكم في الموقع من خلال تفضيلاتهم، وتمثل هذه المواقع قنوات يمكن للمواطنين المشاركة في عمليات اتخاذ القرار أو القيام بالتغذية المرتجعة عبرها.
- اللجوء إلى الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تقوم بتحليل البيانات من أجل توفير معلومات كاملة ومفصلة، ينتج عنها القدرة على إعادة استخدامها، وتوفير تطبيقات للأفراد تتيح لهم رؤية شاملة للوضع الاقتصادي وانخراط كامل في العملية المالية.

**3.3. فوائد الموازنة المفتوحة :** وتتمثل في [25]:

- زيادة الثقة بأعمال الحكومات من خلال زيادة الفهم والاستيعاب العام لأعمالها؛
- دعم عمليات التخطيط الاستراتيجي ورفع القدرات التنافسية وتعزيز الإبداع لمصلحة المجتمع العام؛
- تشجيع الابتكار من خلال استفادة المؤسسات والشركات الخاصة من البيانات لابتكار خدمات جديدة ذات قيمة مضافة؛
- تحفيز البحث العلمي من خلال إجراء البحوث والدراسات بالاعتماد على ما يُنشر من معلومات وإحصائيات؛
- تصويب القرارات الاقتصادية والاجتماعية على المستويات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بحيث تتاح للأفراد والشركات والمؤسسات المعلومات اللازمة لإنشاء الاستثمارات واتخاذ قرارات التوسع في أعمالها؛
- دعم التوظيف وخلق فرص عمل حيث إن البيانات المفتوحة تُمكّن من تحفيز الاستثمار الخارجي ودعم بيئة الأعمال؛

- إضعاف فرص الفساد نتيجة وجود أنظمة واضحة للمحاسبة العامة؛
- دعم الإزدهار الاقتصادي والأمن الاجتماعي.

**5.3. مستندات الموازنة المفتوحة** : يجب الإفصاح عن 8 مستندات كحد أدنى يتم نشرها خلال السنة المالية لتحقيق معدل مرتفع في الشفافية، من ضمن 4 مراحل لإعداد الموازنة خلال العام[26]، وتتمثل في[27]:

– **بيان ما قبل الموازنة** : العائدات الكلية المتوقعة, مستويات الإنفاق والديون وتخصيصات القطاعات الواسعة.

– **مقترح الموازنة المقدم من السلطة التنفيذية** : خطط الحكومة التفصيلية فيما يتصل بأولويات السياسة التنظيمية والتخصيصات الخاصة بكل وزارة ودائرة لسنة الموازنة القادم.

– **الموازنة التي تم إقرارها** : الوثائق القانونية التي تخول السلطة التنفيذية لتنفيذ الإجراءات التنظيمية التي تشتمل عليها الموازنة.

– **تقارير خلال السنة** : لمعلومات الخاصة بالعوائد التي تم تحصيلها, النفقات الفعلية التي تمت والديون التي تحققت خلال فترة زمنية محددة.

– **مراجعة منتصف العام** : البيانات الخاصة بالموازنة الفعلية للأشهر الست الأولى من العام (العوائد, النفقات, الديون) لتقييم الافتراضات الاقتصادية التي تمت صياغة الموازنة بالاستناد إليها وتعديل أرقام الموازنة وفقاً لذلك فيما يتصل بالأشهر الست المتبقية.

– **تقرير نهاية العام** : وضع الحسابات الحكومية في نهاية السنة المالية والتي تشتمل وعلى نحو مثالي على تقييم للتقدم الحاصل نحو بلوغ الأهداف التي وردت في الموازنة التي تم إقرارها.

– **تقرير التدقيق** : تقييم ديوان الرقابة المالية لأداء الحكومة المالي في سنة الموازنة المنصرمة.

– **موازنة المواطنين** : وهي نسخة مبسطة من وثيقة الموازنة تستخدم لغة غير فنية وبصيغة مفهومة من اجل تسهيل استيعاب المواطنين لخطط وإعمال الحكومة ومشاركتهم فيها خلال السنة المالية القادمة.

## 4. علاقة الموازنة المفتوحة بموازنة المواطن

تعد الميزانية العامة الوثيقة المالية الأهم في علاقة المواطنين بالسلطة التنفيذية للدولة، وفي ظل تصاعد الاهتمام العالمي بالحق في الحصول على المعلومات وتداولها واعتباره حق أصيل للمواطنين في علاقتهم بالسلطة التنفيذية، جاءت الدعوة من أجل انفتاح الميزانيات العامة والذي يعرف بكونه عملية جعل الموازنة العامة قابلة لإشراك مختلف قطاعات المجتمع في جميع مراحل وضعها وإقراراها، وتطبيقها، ومراجعة تطبيقها، وتعديلها، وإقرار حسابها الختامي.

يتم استخدام مصطلح "الميزانيات المفتوحة" للتعبير عن تطبيق الموازنة العامة لأعلى درجات الشفافية وإشراك المواطنين في كافة درجات إعدادها، كما يعبر عن قدرة الدول على تطوير أنظمتها المالية لتنفيذ ما سبق، وعلى استعداد الحكومات لإتاحة أكبر قدر من المعلومات حول السياسة المالية، والإفصاح الأوسع عن كامل بيانات العوائد والإنفاق، والجدول التالي يبين الدول التي تطبق هده الموازنة:

**جدول رقم 1: الدول العربية التي تعتمد موازنة المواطن**

| الترتيب | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الدولة | مصر | الإمارات ع.م.ب | الكويت | تونس | المغرب | العراق | اليمن |
| سنة الاعتماد | 2011 | 2013 | 2012 | 2014 | 2012 | 2015 | 2014 |

**المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مصادر مختلفة لوزارات المالية للدول المعنية**

من خلال الجدول السابق يتضح أن الدول العربية تبتعد عن الشفافية في المال العام وهذا ما يظهر حيث من مجموع اثني وعشرون دولة عربية لدينا سبعة دول عربية فقط من تعتمد موازنة المواطن وسيلة لإشراك هذا الأخير في أموال بلاده وكيفية توزيعها بطرقة مبسطة ، كما نلاحظ أن تبنيها حديث جدا ويعبر في العموم هذا المجيء بعد ثورات الانقلاب التي قام بها المواطن العربي في بلاده

**1.3. تعريف موازنة المواطن**: لقد تعددت تعريف موازنة المواطن كل من وجهة نظره:

- موازنة المواطن هي وثيقة مبسطة لميزانية الدولة تعطي لمحة عن مداخيل الدولة المتوقعة للسنة القادمة وكيفية إنفاقها في مختلف القطاعات مثل الصحة والتعليم و الأمن و الدفاع الوطني و غيرها بالاضافة الى بعض المؤشرات الاقتصادية و المالية[28]

- هي عبارة عن وثيقة مبسطة للموازنة العامة حيث تلخص السياسات وتوجهات الحكومة للسنة القادمة معبر عنها بالأرقام الواردة في هذه الموازنة وتمكن المواطن من التعرف على كيفية توزيع النفقات والإيرادات المحصلة وبذلك يستطيع المواطن متابعة الانفاق الحكومي والاطلاع على عجز الموازنة ومستوى الدين العام[29].
- هي أداة لتعريف المواطنين بمدى إلتزام الدولة نحوهم من خلال إطلاعهم على الإيرادات والمصروفات والمشاريع في الميزانية العامة للدولة.
- هي أداة للشفافية تقدمها الحكومة حول حجم وهيكل الإيرادات العامة وحجم وهيكل المصروفات العامة للدولة.
- هي بيان لما تم إنجازه بالميزانية السابقة وما هو مقدر للميزانية الحالية من الميزانية العامة.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف موازنة المواطن كالتالي : هي وثيقة تخبر المواطن بحقه في معرفة موازنة الدولة بشكل مبسط

**دور موازنة المواطن في ترشيد إنفاق الدولة**

بما أن الموازنة العامة للدولة تعتبر المرآة التي تعكس اهتمامات الدولة اتجاه المواطن اقتصاديا واجتماعيا، وهي الأداة الأكثر تأثيرا في حياة المواطنين اليومية ومعيشتهم في شكل السلع والخدمات العامة التي تقدمها لهم ومصادر تمويل هذه الخدمات، إلا أن دور المواطنين لا يقتصر فقط على الرقابة والمساءلة بل يتعدى ذلك إلى المشاركة الفاعلة كعامل رئيسي في ترشيد استخدام السلع والخدمات العامة (من مياه وكهرباء وتعليم وصحة ....إلخ) وتعمل الحكومة على توفير وإتاحة معلومات مفصلة ومبسطة للمواطنين عن مراحل إعداد الموازنة العامة المختلفة والرقابة على الإنفاق العام لتحقيق مراقبة أكثر فاعلية والعمل على تطوير أدوات مكافحة إهدار الموارد ومكافحة الفساد، ويقع على عاتق المواطن العادي دورا كبيرا في مساعدة الحكومة على تطوير خدماتها وتحسينها وتقديمها بصورة جيدة للمواطنين، من خلال وضع السبل لتيسير مراقبة المواطنين على كيفية تقديم الخدمات وجودتها من خلال تقديم الشكاوى ، الأسئلة ، الاستفسارات والاقتراحات[30].

**أهمية الشفافية المالية وحق المواطن في الحصول على المعلومات** : قد أقرت المواثيق الدولية حق الحصول علي المعلومات كحق أساسي للإنسان كما في المادة 19 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 9 من الاتفاقية الأفريقية لحقوق الإنسان، والمادة 32 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، إضافة إلى عدة منضمات وهيئات دولية، بتحديد معايير لقياس مدى إتاحة المعلومات وشفافية الحصول عليها بما في ذلك مركز كارتر والبنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية...الخ.

وتشير العديد من الدراسات إلى أن حق الحصول علي المعلومات ومدى شفافيتها تعكس القدرة على مساءلة الحكومات، وبالتالي التعزيز من شرعيتها، وبالتالي تساعد على مكافحة الفساد، كما يجب أن تكفل الدولة حق الحصول على المعلومات للمواطن والإعلام والمجتمع المدني من خلال صياغة القوانين، ووضع آليات والميكانيزمات، وتنظيم آليات للطعن والشكوى وكل ما يعزز من فرصة إتاحة المعلومات للاطراف دات العلاقة، فإن توفر ومصداقية الوثائق والبيانات العامة هو أمر أساسي لبناء المساءلة، وفي كثير من الحالات ربما تحتاج الجهود الأولية للمساءلة إلى التركيز علي تأمين حرية المعلومات، بل لأن الحق في الحصول على المعلومات يؤدي إلى تحسين كفاءة الخدمات وزيادة الموارد، وتدعيم لشرعية الحكومة ومصداقيتها، وارتقائها بمستوى الشفافية والمساءلة، والحد من الفساد، وبالتالي أيضا التطور الاجتماعي في بعض الدول العربية[31]

**5.واقع تطبيق الشفافية في الجزائر** : تساهم الشفافية في فسح المجال أما المواطنين بالتعرف على المعلومات الضرورية التي تهم شؤون حياتهم، مثل حق المواطن في الإعلام ومشاركة المواطنين ومساهمتهم في رقابة المجالس الشعبية والوطنية والمحلية في الإطلاع على محاضر الجلسات التي تعقد دوريا في مجالسهم.

فالجزائر لازالت تعاني من مشكل الفساد في المال العام إلى حد بعيد، حيث أظهر تقرير حديث لمنظمة الشفافية الدولية، أن الجزائر من بين أكثر دول العالم التي يسودها الفساد، حيث أدرجت في فئة الأداء الضعيف، ويكمن أداءها الضعيف في الشفافية وفي المشاركة وتحديد الرقابة، وضعف النظام البيئي للمحاسبة فيما يتعلق بالموازنة، ما يخلق فرصا لسوء إدارة الأموال وانتشار الفساد، مما يزيد من السرية وعدم الوضوح في الموازنات والصرف العام.

سجلت الجزائر تراجعا في مؤشر الفساد في السنوات الأخيرة إن التنقيط الذي حصلت عليه الجزائر، والمقدر بـ 3.6 من مجموع 10، حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية، فبعدما احتلت المرتبة 94 دوليا بمؤشر سنة 2013 والمرتبة 100 كذلك للسنة الموالية 2014، وإحتلت المرتبة 88 في سنة 2015 ، كما حصلت على المرتبة 17 أفريقيا والتاسعة عربيا، حيث صرحت الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد، أن الترتيب لا يعكس تحسنا في الوضعية، وإنما يعود السبب لتراجع عدد الدول المعنية بالإحصاء من 175 دولة في 2014 إلى 168 في 2015، وأن زيادة الفساد بالجزائر راجع إلى الأسباب التالية[32]:

- تستر السلطة السياسية الحاكمة؛
- تشويه الحقائق تفشي الفساد، والرشوة والمحسوبية والتزوير؛
- تسلط الحزب الواحد؛
- عدم إستقلال بعض أجهزة الدولة (القضاء، البرلمان، الهيئات الرقابية...الخ).

**خامسا: علاقة الشفافية بالفساد**

هناك علاقة عكسية بين الفساد والشفافية، فعندما ترتفع الشفافية ينخفض معدل الفساد والعكس صحيح، وتوثيقا للعلاقة بين الفساد والشفافية، قام بيتر إيجن مدير البنك الدولي السابق، بتأسيس منظمة الشفافية الدولية سنة 1993، والتي تعتبر من أكبر المنظمات الغير الحكومية لمكافحة الفساد في العالم، لكونه الآفة الاولى في العالم ومشكلة القرن الراهن، والتي تمثل أكبر عائق أمام التطور الإقتصادي والديمقراطي والإجتماعي في دول العالم.

سعت منظمة الشفافية الدولية جاهدة في إستحداث أدوات وآليات وتوجيهات ناجعة لمحاربة الفساد وإجتثاثه، منادية بالنزاهة والشفافية لإعتبارهما المفتاحان الأساسيان اللذان يدور حولهما الهدف المنشود، وهو محاربة الفساد وتعزيز وتمكين الحكم الراشد، حيث إستطاعت المنظمة أن تثبت أن الفساد لا يقتصر على الجزء السفلي من العالم والذي يشمل الدول النامية والسائرة في طريق النمو فحسب، بل وإنه ساد حتى في الجزء الآخر من القارة، حيث سعت المنظمة بالتعاون مع العديد من المنظمات والهيئات لتعزيز الشفافية لبلوغ الهدف المنشود.

وقد طورت منظمة الشفافية الدولية آليات مكافحة الفساد، وتمكين الحكم الراشد آخذة بعين الإعتبار (النزاهة، الشفافية والمساءلة)، فوضعت الصيغة التالية:

**الفساد = (الاحتكار + حرية التصرف) – (المساءلة + النزاهة + حرية التصرف)**

وهو أحد المؤشرات الدالة على غياب السلطة السياسية الفعالة والرشيدة.

**سادسا: جهود الدول ودور المنظمات العالمية في مكافحة الفساد وتبني الشفافية في المال العام :**

1. **جهود المنظمات الدولية:** هناك العديد من الجهود الدولية من أجل مكافحة الفساد وإقرار شفافية المال العام وهنا سنحاول عرض بعض تلك الجهود ومنها:

1.1. **منظمة الشفافية الدولية (مؤشر مدركات الفساد)** : لقد قامت هده المنظمة بالعديد من الجهود من أجل مكافحة الفساد ومناهضة الشفافية في المالية العامة، من خلال محاولة إستبعاد المخالفات في القطاع الخاص والإفصاح الطوعي عن المعلومات ورفع التقارير عن الذات، إضافة إلى تشجيع الشركات على الإلتزام بالمبادى والقوانين، كما دعت المنظمة إلى تعزيز قدرات مكافحة الفساد على مستوى البلدان، وزيادة فعالية نظام مجموعة البنك الدولي كما دعت إلى حماية المشروعات من الإحتيال والفساد، إظافة إلى حماية المال العام.

وذكرت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها أن "عدم الرضا على قادة فاسدين وأنظمة فاسدة شكل محركا أساسيا لنشوء بوادر الفساد والحروب، كما تشير الدراسة إلى أن الحكومات لم تبذل سوى القليل لتطبيق القوانين ضد الفساد.

كما كشف تقرير منظمة الشفافية الدولية على أن تسع دول عربية تتزايد فيها نسب الفساد بنسبة 61% من مواطني الدول المعنية، وهي اليمن ومصر والسودان والمغرب ولبنان والجزائر وفلسطين وتونس والأردن، حيث يرون أن الفساد ازداد انتشارا خلال سنة 2015، غير أن التباين يتفاوت بشكل كبير بين مختلف البلدان، حيث تصل نسبة الذين يعتقدون أن الفساد ازداد في لبنان إلى 92% وفي اليمن 84% والأردن 75% مقابل 28% في مصر و26% في الجزائر، وأقر 77% من المستطلعة آراؤهم في اليمن و50% في مصر بأنهم دفعوا رشوة لقاء خدمة عامة مقابل 9% في تونس و4% في الأردن.

جدول رقم : ترتيب الدول العربية حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة ما بين (2012 – 2016)

| الدولة | 2012 | | | 2013 | | | 2014 | | | 2015 | | | 2016 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الترتيب | مجموع النقاط | الانحراف | الترتيب | مجموع النقاط | الانحراف | الترتيب | مجموع النقاط | الانحراف | الترتيب | مجموع النقاط | الانحراف | الترتيب الدولي | مجموع النقاط |
| قطر | 1 | 68 | 0 | 2 | 68 | ▲ 1 | 2 | 69 | ▲ 2 | 1 | 71 | 2 | 31 | 61 |
| الإمارات العربية المتحدة | 1 | 68 | ▲ 1 | 1 | 69 | ▲ 1 | 1 | 70 | 0 | 2 | 70 | 1 | 24 | 66 |
| الأردن | 3 | 48 | ▼ 3 | 6 | 45 | ▲ 4 | 3 | 49 | ▲ 4 | 3 | 53 | 3 | 57 | 48 |
| السعودية | 5 | 44 | ▲ 2 | 5 | 46 | ▲ 3 | 3 | 49 | ▲ 3 | 4 | 52 | 4 | 62 | 46 |
| البحرين | 2 | 51 | ▼ 3 | 3 | 48 | ▲ 1 | 3 | 49 | ▲ 2 | 5 | 51 | 6 | 70 | 43 |
| الكويت | 5 | 44 | ▼ 1 | 7 | 43 | ▲ 1 | 5 | 44 | ▲ 5 | 6 | 49 | 7 | 75 | 41 |
| عمان | 4 | 47 | 0 | 4 | 47 | ▼ 2 | 4 | 45 | 0 | 7 | 45 | 5 | 64 | 45 |

| الدولة | 2012 | | | 2013 | | | 2014 | | | 2015 | | | 2016 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الترتيب | مجموع النقاط | الانحراف | الترتيب | مجموع النقاط | الانحراف | الترتيب | مجموع النقاط | الانحراف | الترتيب | مجموع النقاط | الانحراف | الترتيب الدولي | مجموع النقاط |
| تونس | 6 | 41 | 0 | 8 | 41 | ▼ 1 | 6 | 40 | ▼ 2 | 8 | 38 | 7 | 75 | 41 |
| الجزائر | 9 | 34 | ▲ 2 | 10 | 36 | 0 | 9 | 36 | 0 | 9 | 36 | 9 | 108 | 34 |
| مصر | 10 | 32 | 0 | 11 | 32 | ▲ 5 | 8 | 37 | ▼ 1 | 9 | 36 | 9 | 108 | 34 |
| المغرب | 7 | 37 | 0 | 9 | 37 | ▲ 2 | 7 | 39 | ▼ 3 | 9 | 36 | 8 | 90 | 37 |
| جيبوتي | 8 | 36 | 0 | 10 | 36 | ▼ 2 | 10 | 34 | 0 | 10 | 34 | 10 | 123 | 30 |
| موريتانيا | 11 | 31 | ▼ 1 | 12 | 30 | 0 | 11 | 30 | ▲ 1 | 11 | 31 | 12 | 142 | 27 |
| لبنان | 12 | 30 | ▼ 2 | 13 | 28 | ▼ 1 | 12 | 27 | ▲ 1 | 12 | 28 | 11 | 136 | 28 |

| الدولة | 2012 | | | 2013 | | | 2014 | | | 2015 | | | 2016 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الترتيب | مجموع النقاط | الانحراف | الترتيب | مجموع النقاط | الانحراف | الترتيب | مجموع النقاط | الانحراف | الترتيب | مجموع النقاط | الانحراف | الترتيب الدولي | مجموع النقاط |
| جزر القمر | 13 | 28 | 0 | 13 | 28 | ▼ 2 | 13 | 26 | 0 | 13 | 26 | 0 | 153 | 24 |
| سوريا | 14 | 26 | ▼ 9 | 15 | 17 | ▲ 3 | 14 | 20 | ▼ 2 | 14 | 18 | ▼ 2 | 173 | 13 |
| اليمن | 15 | 23 | ▼ 5 | 14 | 18 | ▲ 1 | 15 | 19 | ▼ 1 | 14 | 18 | ▼ 1 | 170 | 14 |
| العراق | 17 | 18 | ▼ 2 | 16 | 16 | 0 | 17 | 16 | 0 | 15 | 16 | 0 | 166 | 17 |
| ليبيا | 16 | 21 | ▼ 6 | 17 | 15 | ▲ 3 | 16 | 18 | ▼ 2 | 15 | 16 | ▼ 2 | 170 | 14 |
| السودان | 18 | 13 | ▼ 2 | 18 | 11 | 0 | 18 | 11 | ▲ 1 | 16 | 12 | ▲ 1 | 170 | 14 |
| الصومال | 19 | 8 | 0 | 19 | 8 | 0 | 19 | 8 | 0 | 17 | 8 | 0 | 176 | 10 |

**المصدر** : من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات منظمة الشفافية الدولية لمؤشر مدركات الفساد للسنوات 2016/2012

**تتباين الدول العربية في الترتيب والنقاط حسب مؤشر مدركات الفساد، حيث نرى أن دول الخليج قد إنخفضت تحت المؤشر مع إستمرار إستيلاء بعض الأسرة على السلطة، كما نلاحظ غياب المجتمع المدني في هته الدول، حيث في قطر** كان أكبر انخفاض لها في المؤشر بنسبة 10 نقطة، وقد تورطت في فضائح الفساد لكرة القدم، بالإضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان للعمال المهاجرين.

أما في مصر فمستويات الفساد لا تزال مرتفعة في حالة عدم وجود إرادة سياسية حقيقية لمحاربته، ففي عام 2016، انتهكت الحكومة استقلال مؤسسات التدقيق عندما أقال الرئيس السيسي رئيس أعلى هيئة التدقيق في مصر عندما فضح علنا كم من الفساد كلف مصر في السنوات الأربع الماضية.

صنفت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على ذيل المؤشر بوجود خمس دول منها، في تصنيف آخر 11 دولة في المؤشر، ذلك بالإضافة إلى ثلاث دول من منطقة إفريقيا السوداء، هم: الصومال وجنوب السودان، غينيا بيساو، ودولتين من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهما: كوريا الشمالية وأفغانستان، ودولة من قارة أمريكا الجنوبية، وهي فنزويلا، كما شمل مؤشر الفساد العالمي 21 دولة عربية من أصل 22 دولة عربية، في غياب لدولة فلسطين، وسيطرت دول مجلس التعاون الخليجي الست على مقدمة الترتيب العربي للمؤشر، بوجودهم جميعًا من بين أعلى ثماني دول عربية في الترتيب، لتليهم دول المغرب العربي، حيث نجد دولة الإمارات العربية المتحدة تصدرت الدول العربية وكذلك أيضًا دولة منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، متفوقة على إسرائيل التي جاءت في المركز رقم 28 عالميًا بـــ64 نقطة. وتصدرت الإمارات العربية في مؤشر 2016، بوقوعها في المركز رقم 24 عالميًا بـــ66 نقطة، فيما جاءت دولة قطر في المركز الثاني عربيًا، بوقوعها في المركز رقم 31 عالميًا، بـــ61 نقطة، كما إحتلت الأردن المركز الثالث عربيًا، عندما جاءت في المركز رقم 57 عالميًا بـــ48 نقطة، وحافظت الأردن على المركز الثالث عربيًا خلال الأعوام الثلاثة الماضية، وفي المقابل تأتي الصومال في آخر ترتيب الدول العربية والعالمية في المؤشر، وهو مركز حافظت عليه الصومال خلال السنوات العشر الماضية.

### 2.1. صندوق النقد الدولي[33]:(ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة[34])

يعالج الميثاق الجديد الوارد في تحديث عام 2014 تحت عنوان مستجدات مبادرة شفافية المالية العامة، نقاط الضعف في الواردة في ميثاق 2007، حيث يركز على المخرجات بدلا من الإجراءات، ويراعي اختلاف مستويات قدرة البلدان عن طريق التمييز بين الممارسات الأساسية والجيدة والمتقدمة لمبدأ الشفافية المالية، ويعكس الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، كما يغطي الميثاق الجديد أربعة عناصر رئيسية لتحقيق شفافية المالية العامة وهي كالتالي:

الركيزة الأولى: إعداد تقارير المالية العامة، التي ينبغي أن توفر معلومات عن مركز الحكومة المالي والأداء المالي الحكومي على نحو يتسم بالدلالة والشمول والحداثة والموثوقية.

الركيزة الثانية: وضع تنبؤات المالية العامة وإعداد الميزانية، التي ينبغي أن تتضمن بيانا واضحا عن أهداف الحكومة من الميزانية ونواياها بشأن السياسات، إلى جانب توقعات بشأن تطور المالية العامة والتي يجب أن تتسم بالشمول والحداثة والموثوقية.

الركيزة الثالثة: تحليل وإدارة المخاطر على المالية العامة، والتي من المستوجب أن تضمن الإفصاح عن المخاطر في المالية العامة وتحليلها وكيفية إدارتها، وأن تضمن فعالية التنسيق في صنع القرارات بشأن المالية العامة على مستوى القطاع العام.

الركيزة الرابعة: إدارة إيرادات الموارد، والتي ينبغي أن توفر إطارا شفافا للملكية ثروات الموارد الطبيعية والتعاقد بشأنها وضرائبها واستخدامها.

وقد صدرت الركائز الأولى والثانية والثالثة، وخضعت مسودة الركيزة الرابعة لجولتي تشاور عام وعدة تجارب ميدانية. ويتم في الركيزة الرابعة تطويع مبادئ الركائز الثلاثة الأولى مع مراعات الظروف الخاصة بالبلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

إن تقييمات شفافية المالية العامة هي أدوات تشخيصية يستخدمها الصندوق في مجال المالية العامة، كما تتيح هذه التقييمات للبلدان الأعضاء تحليلات كمية لمدى ضعف المالية العامة ومواطن هذا الضعف بالإعتماد على مجموعة من مؤشرات قياس شفافية المالية العامة، ويتم تقديم ملخصا لمواطن القوة وكذلك أولويات إصلاح شفافية المالية العامة في البلد المعني، وتمنح خيار وضع خطة عمل متسلسلة لتجسيد شفافية المالية العامة، والتي تساعد البلدان على التعامل مع أولويات الإصلاح، كذلك تسمح تقييمات شفافية المالية العامة بإجراء تقييمات بطريقة وحدات البيانات المنفصلة، والتي تركز على الركائز المنفردة في الميثاق الجديد لمعالجة أكثر قضايا الشفافية إلحاحا، وقد أجري 18 تقييما لشفافية المالية العامة حتى الآن وتم إعداد ونشر 11 تقريرا تقييميا لكل من ألبانيا وبوليفيا وكوستاريكا وفنلندا وآيرلندا وموزامبيق والفلبين وبيرو والبرتغال ورومانيا وروسيا.

### 3.1. هيئة الأمم المتحدة (إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد):

تبنت الأمم المتحدة إتفاقيه دولية لمكافحة الفساد تحت مسميات إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2016 ، وذلك لخطورة مايطرحه الفساد من مشاكل ومخاطر على أمن وإستقرار المجتمعات، وتسليما منها بأن الفساد لم يعد شأناً محلياً بل هو ظاهرة عالمية تمس كل المجتمعات والأقتصاديات مما يجعل التعاون الدولي على منعه ومكافحته أمراً ضروريا والغرض منها هو اتباع نهج شامل ومتعدد الجوانب هو أمر لازم لمنع الفساد ومكافحته بصورة فعالة، إضافة إلى توافر المساعدة التقنية يمكن أن يؤدي دورا هاما، بما في ذلك عن طريق تدعيم الطاقات وبناء المؤسسات، في تعزيز قدرة الدول على منع الفساد ومكافحته بصورة فعالة.

تتضمن هذه الوثيقة معلومات يمكن للدول الأطراف أن تجدها ذات صلة لدى إعداد إجاباتها على مسودة قائمة التقييم الذاتي المرجعية المنقّحة بشأن تنفيذ الفصلين الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وتسهيلاً للرجوع، أُعدّت هذه الإرشادات وفقاً للترتيب الذي وردت به الأسئلة ذات الصلة في المسودة المنقحة لقائمة التقييم الذاتي المرجعية.

صادقت أغلب الدولة العربية على اتفاقية مكافحة الفساد سنة 2012، ثلاث دول منها فقط حققت معدلات فوق المتوسط العالمي لمؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، ثم إنخفض هذا المعدل لتصبح دولتين عربيتين فقط هما من تجاوزتا المعدل المتوسط سنة 2013، وهما الإمارات العربية وقطر، كما نرى أن هذه المعدلات تتوافق مع معدلات مؤشرات البنك الدولي لقياس الشفافية (المساءلة ومكافحة الفساد)، وبالمقارنة نستطيع أن نرصد أن هناك عظيم الإرتباط والتوثيق بين مؤشرات مكافحة الفساد والحوكمة وبين مؤشر التنافسية العالمية، حيث تسجل معظم الدول معدلات متوازية على جميع تلك المؤشرات، بإستثناء الإمارات وقطر اللذان يحوزان معدلات فوق المتوسط العالمي في جميع تلك المؤشرات، بينما باقي الدول العربية في المستويات الدنيا، والجدول التالي يوضح مؤشرات مكافحة الفساد في الدول العربية [35]

**جدول رقم : مؤشر التقدم الاجتماعي في الدول العربية[36]**

| الدولة | سنة المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد | مؤشر التقدم الاجتماعي 2016 | الترتيب عالميا 2016 | ترتيب عالميا 2017 | 2017 مؤشر التقدم الاجتماعي | التحسن |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإمارات العربية المتحدة | 2006 | 73.69 | 39 | / | / | / |
| قطر | 2007 | لا تتوفر بيانات كافية Estimated Tier: Upper Middle | | | | / |
| البحرين | 2010 | | | | | |
| عمان | 2014 | | | | | |
| العربية السعودية | 2013 | 66.30 | 65 | 57 | 69.45 | + |
| الاردن | 2005 | 65.43 | 71 | 56 | 69.85 | + |
| الكويت | 2013 | 71.84 | 45 | 42 | 74.12 | + |
| تونس | 2008 | 68.00 | 56 | 51 | 71.09 | + |
| المغرب | 2007 | 61.92 | 86 | 78 | 65.25 | + |
| الجزائر | 2004 | 61.18 | 88 | 75 | 65.41 | + |
| جيبوتي | 2005 | 46.30 | 120 | / | / | / |
| مصر | 2005 | 60.74 | 89 | 82 | 63.76 | + |
| موريتانيا | / | 46.08 | 122 | 113 | 48.44 | + |
| لبنان | / | 64.42 | 74 | 71 | 66.31 | + |
| اليمن | 2005 | / | / | 122 | 43.46 | / |
| سوريا | تم التوقيع عليها في عام 2003 و لم يتم التصديق عليه بعد | لا تتوفر بيانات كافية | | | | / |
| العراق | 2008 | 52.28 | 104 | / | / | / |
| ليبيا | 2005 | المستوى المقدر : منخفض جدا | | | | / |
| السودان | 2014 | | | | | |

**المصدر** :من اعداد الباحثان اعتمادا على معطيات تقرير مؤشر التقدم الاجتماعي

3.1. هيئة الموازنة المفتوحة : مسح الموازنة المفتوحة يقيم توافر معلومات الموازنة للجمهور والممارسات الأخرى لوضع الموازنة والتي تسهم في نظام للمالية العامة يتسم بالمساءلة والاستجابة في البلدان في جميع أنحاء العالم، فالغالبية العظمى لأسئلة المسح تقيم ما يحدث على أرض الواقع، وليس ما هو مطلوب بموجب القانون.

المسح يقييم المحتويات والإصدار في الوقت المناسب لثمان من وثائق الموازنة الأساسية التي ينبغي على جميع البلدان إصدارها عند نقاط مختلفة في عملية الموازنة، ووفقا لمعايير الممارسة الرشيدة المقبولة عموما لإدارة المالية العامة، والعديد من هذه المعايير مستمد من تلك التي وضعتها منظمات متعددة الأطراف، وقوة هذه المبادئ التوجيهية تكمن في قابلية التطبيق الشامل على أنظمة مختلفة للموازنة في جميع أنحاء العالم، وعلى البلدان ذات مستويات الدخل المختلفة،كما يعالج مسح الموازنة المفتوحة مواضيع إضافية ذات أهمية للمجتمع المدني وأنصار الحكم الرشيد، بما في ذلك مدى إمكانية مشاركة الجمهور في كل مرحلة من مراحل عملية الموازنة، والعوامل المتعلقة بقوة السلطة التشريعية، ودور ديوان المحاسبة الوطني المستقل للبلد والمعروف أيضا باسم "جهاز الرقابة الأعلى.

ويعتبر مسح الموازنة المفتوحة الصادر عن شراكة "الموازنة الدولية"، هو التقييم الوحيد المستقل والمنتظم والمقارن لشفافية ومشاركة الموازنة على مستوى العالم، ويجري التقييم الدقيق والشامل كل عامين، ويقيس قدر معلومات الموازنة التي تتيحها الحكومة.

وأقرت شراكة الموازنة الدولية أن ثمان دول عربية إما لم تنشر أي معلومات أو نشرت معلومات ضئيلة للغاية عن موازنتها في عام 2012 ومنها مصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وفلسطين، وتونس، واليمن، وإن كان بعض هذه الدول تدعي أسباب سياسية كالربيع العربي الدي حال بينها وبين نشر موازنتها وإتاحة المعلومات للأطراف دات العلاقة، حيث تعتبر الموازنة العامة للدولة وثيقة تنافسية لأولويات الدولة، وتعطي الحق للمواطن في المشاركة في وضع تلك الأولويات.

وبهذا الخصوص يمكننا التحدث عن مجموعتين رئيسيتين، دول شبه ريعية ودول ريعية، فالدول الشبه ريعية عادة ما نرى فيها الأثر الكبير للدولة والقطاع العام أكثر منه في القطاع الخاص والمجتمع المدني عموما، حيث أن الدولة تقوم بتقديم الدعم في مختلف القطاعات مما يضفي لديها سلطة تخصيص الموارد، و قد تستفيد هذه الدول من موقعها الإستراتيجي لجذب المساعدات المختلفة، مثل مصر، والصومال، وسوريا، واليمن...الخ، أما الدول الريعية فهي تعتمد أساسا على الموارد الطبيعية مثل البترول والغاز كمصدر أساسي للدخل مثل دول الخليج، وهنا أيضا نرى أن الدولة تصبح أكثر تأثيرًا في تخصيص الموارد، وفي كلتا الحالتين نجد أن حق المساءلة يتدنى أمام الممالك والدول عديمة الديمقراطية، مما يزيد من سلطة الدولة على القطاع الخاص الذي يعتمد بشكل كبير علي تخصيص الدعم، وهذا يؤدي إلى خلل في دورة المساءلة، وهنا نجد أنه من الضروري خلق بيئة مواتية وإرادة سياسية لتعزيز نهج تشاركي متوازن يؤدي إلى تنمية القدرة علي المساءلة ومكافحة الفساد [37].

5.1. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (أفضل الممارسات من أجل الشفافية المالية)

هي منظمة تهتم بالتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للعولمة، تشترك فيها حوالي 35 ديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في طليعة الجهود المبذولة لفهم ومساعدة الحكومات على الاستجابة للتطورات والإهتمامات الجديدة، مثل حوكمة الشركات، واقتصاد المعلومات وتحديات شيخوخة السكان، وإقرار الشفافية وإعداد الموازنة، والإفصاحات والرقابة والمساءلة، تقدم المنظمة محيط يمكن فيه للحكومات مقارنة تجارب السياسات والبحث عن إجابات للمشاكل المشتركة وتحديد الممارسات الجيدة والعمل على تنسيق السياسات المحلية والدولية.

تقوم المنظمة ببعض الممارسات النموذجية حول شفافية وإعداد الموازنة، وتحتوي هده الممارسات مايلي:

- تقارير الموازنة؛
- الإفصاحات المحددة (الفرضيات الاقتصادية، النفقات الضريبية، المطلوبات والموجودات المالية، الموجودات الغير المالية...الخ)؛

6.1. اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته : بموجب مرسوم رئاسي رقم - 06 137مؤرخ في 11ربيع الأول عام 1427الموافق 10أبريل سنة 2006، يتضمن التصديق على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة بمابوتو في 11يوليو سنة 2003، وكما جاء في الديباجة أن الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي، تضع في إعتبارها أن القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي يعترف بأن الحرية والمساواة والعدالة والسلام والكرامة كأهداف أساسية لتحقيق التطلعات المشروعة للشعوب الإفريقية، كما تناشد أيضا من الدول الأعضاء تكثيف التعاون لمنع وكبح الفساد من أجل تحقيق ظروف معيشية أفضل للشعوب الإفريقية، كما أنه يؤكد على ضرورة تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب ودعم المؤسسات والثقافة الديمقراطية وكفالة الحكم الراشد وسيادة القانون، كما تعترف بأن الفساد يقوض المساءلة والشفافية في إدارة الشؤون العامة وكذلك التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في القارة، كما دعت إلى تشجيع وتعزيز قيام الدول الأطراف بإنشاء الآليات اللازمة في إفريقيا لمنع الفساد وضبطه والمعاقبة والقضاء عليه وعلى الجرائم ذات الصلة، في كل من القطاعين العام والخاص، كما دعت إلى توفير الظروف المناسبة لتعزيز الشفافية والمسائلة في إدارة الشؤون العامة، كما تنطبق هذه الاتفاقية على أعمال الفساد والجرائم ذات الصلة الصادرة من الموظف

العمومي أو أي شخص آخر أو امتناعه عن القيام بأي عمل أثناء أداء المهام المنوطة بهدف الحصول بصورة غير مشروعة على فوائد لنفسه أو لأي طـــرف ثالث، أو أي متعدي على أملاك الدولة، وكذلك الأشخاص الذين يقومون بمصادرة ممتلكات الدولة أو التصرف فيها لمصلحته الشخصية أو إلى أي وكالة مستقلة أو فرد، لكي تستخدم في غير الأغراض المخصصة لها بفضل نفوده في الدولة أو بإستغلال منصبه السامي.
تنطبق هذه الاتفاقية بالاتفاق المتبادل بين دولتين أو أكثر من الدول الأطـــراف، على أي عمل أو ممارسة للفساد والجرائم ذات الصلة لم يتم وصفها في هذه الاتفاقية.
تحديات الشفافية المالية في الوطن العربي : رغم أن معظم الدول العربية صادقت على اتفاقية مكافحة الفساد، وساهمت في سن قوانين لمكافحته ومعاقبة مرتكبيه، إلا أن المواثيق الدستورية والتشريعات في العالم العربي لازالت قاصرة على الحد من ذالك، حيث نجد المغرب من الدول السباقة في الحث عن الحق في الحصول على المعلومات في دستورها في المادة 27 منه سنة 2011، لتليها مصر في المادة 68 من دستور 2014، إذ يعتبر حق الحصول علي المعلومات في المواثيق الدستورية هي بمثابة خطوة إيجابية لتمكين المواطن والعمل على مكافحة الفسادفي المال العام، كما تعد صياغة التشريعات المحفزة، والحد من الإعفاءات والقيود، وتعزيز القدرات المؤسسية، ونشر الوعي كلها تعتبر خطوات مهمة لتعزيز الحق للحصول وإتاحة المعلومات، كما تعتبر الأردن كذلك من أول الدول العربية التي تقر قانون الحصول على المعلومات سنة 2007، فبوجود بعض التشريعات المتضاربة فإنها تحد من الفعالية وتضفي بعض الغموض مثل قانون حماية أسرار ووثائق الدولة وبعض القوانين الأخرى، حيث أن هذه القوانين نجدها في تشريعات دول أخرى وهي سمة مشتركة للعديد من الدول العربية بل وفي باقي دول العالم. ففي المغرب يمنع قانون العقوبات لعام 1962 يمنع الأفراد والموظف العام من الكشف أو الإدلاء بأي معلومات دون إذن مسبق، وفي دول أخرى لا يوجد تشريع لحق الحصول على المعلومات مثل مصر، ونجد أن العراق أيضا لديها مشروع قانون أعد من قبل المجتمع المدني، أما في اليمن ففي يوليو 2012 تم التصديق على قانون المعلومات الذي شارك في إعداده عدة خبراء دوليين، كما وصفه البعض بأنه من أشمل قوانين المعلومات في العالم.

لا تزال العديد من الدول في العالم تفتقر إلى تشريعات وقوانين تفند حق الحصول على المعلومات خاصة في العالم العربي، كما أن بعض الدول منه والتي لديها تشريعات لا تزال تحتاج إلى صياغة تشريعية أكثر تحفيزا وصرامة، والتي تحد من الغموض والفساد[38] .

**ثامنا: الإستنتاجات المتوصل إليها**

1. تعد الشفافية من المقومات الأساسية للحكومة الجيدة والأساس الذي تقوم عليه؛
2. إن إعتماد نظام الميزانيات المفتوحة، يحقق مشاركة المواطنين في العملية الديمقراطية، بالإضافة إلى فائدته المباشرة في مواجهة الفساد، وتحسن من الأداء المالي للدولة .
3. إن للهياكل والضوابط التي تفرضها الشفافية لها آثارا إيجابية على الأداء ككل لأية دولة كما تساهم في زيادة ثقة المواطن والتخفيف من إهمال والتلاعب بالمال العام؛ كما أن هناك الكثير من الأدلة على أن تبني الشفافية يؤدي إلى تحسن كبير في تطور الدول والقدرة على تحجيم الفساد فيها ؛
4. من العناصر المساهمة في تحقيق الشفافية، إعداد التقارير ونقل المعلومات من خلال الإعلام؛
5. ينبغي على الدولة أن تسعى للإفصاح والبساطة في المعلومات المتعلقة بنشاطها، وكلما كانت المعلومات المفصح عنها أكثر، زادت الثقة في المعلومات المفصح عنها لهذه الدول، وزادت ثقة المواطن فيها كذلك؛
6. تساهم الشفافية في التقليل من المخاطر المحتملة؛
7. موازنة المواطن ليست مجرد إفصاح من الحكومة عن سياساتها الاقتصادية وإنما تعد بمثابة استطلاع رأي حول اهتمامات المواطنين وأولوياتهم؛
8. موازنة المواطن تعد بمثابة جسر التواصل الفعال والمستمر بين وزارة المالية وكافة أطياف المجتمع; وذلك للتعريف بالسياسات المالية وتطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح عن أي تطور يخص السياسات والبرامج المطبقة وتحقيق أفضل مستويات الجودة في الخدمات العامة؛
9. موازنة المواطن وسيلة للمشاركة والمصارحة بأهم التحديات التي تواجه الاقتصاد وسبل مواجهتها بشكل جذري والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

**التوصيات** : وقد خلصنا إلى جملة من التوصيات وهي كالتالي:

1. لابد من توفر بصفة جوهرية الشفافية في الأداء، لأنها وسيلة وغاية من ضمن ما يعنيه الوضوح وحسن التنظيم وحق الجميع في المسائلة بشتى الطرق التي يكفلها له القانون مثلها مثل الأداء الديمقراطي من حرية الرأي و التعبير وسيادة القانون واستقلال القضاء؛
2. توفير مزيد من الانفتاح والشفافية، وآليات مراقبة الميزانية.
3. ضرورة مشاركة المواطن في إعداد خطة الموازنة، فهو يعكس مستوى الشفافية في إدارة الحكم، ويعزز ثقة المواطنين في الحكومة،
4. يجب توفر عنصر الإفصاح لما له من دور كبير في تحقيق الشفافية والحصول على المعلومات والحفاظ على المال العام؛

5. إشراك المواطنين والمجتمع المدني في جميع مراحل الميزانية، والتنسيق مع الجهات الدستورية القائمة بالفعل.
6. لابد من تبني ثقافة رافضة للفساد و مناهضة له، حيث أن للوازع الديني والأخلاقي الأثر البالغ في الحد من سياسة الفساد؛
7. لابد من تبني يقظة روحية وثقافية وتربوية أخلاقية وتعليمية، للحد من أشكال الفساد وتحقيق العدالة والشفافية في المال العام؛
8. توفير نظام معلوماتي عن الإدارة المالية، وعن استراتيجية الحكومة في توزيع الموارد، وأن تتم عملية اللإفصاح عبر إطار محدد ومحدث بشكل دوري ومنتظم.
9. لابد من تكاثف جهود الهيئات الدولية والمجتمع الدولي وغيرها للحفاظ على المال العام من الفساد وتحقيق الشفافية
10. الوضع الحالي للجزائر يستدعي اتخاذ إجراءات في طريق إصلاح نظام الشفافية وإتاحة المعلومات عن طريق وجود قانون يُلزم الجهات المسئولة بإتاحة التقارير الخاصة بالموازنة بشكل مستمر، ودقيق يسهل الوصول له، وإشراك الفئات المجتمعية المختلفة في إعداد الموازنة مع الحد من الإنفاق خارج الموازنة، ومراعاة تطوير نظم عرض البيانات المتاحة وسهولة الحصول عليها وإدخالها في برامج التحليل المختلفة لتفادي الأخطاء عند نقل البيانات يدوياً.
11. توفير مواقع تفاعلية يمكن من خلالها التوصل للمعلومات المتعلقة بالميزانية، بحيث تستخدم هذه المواقع الخرائط والجداول والرسوم البيانية، وتوفر للمواطنين إمكانية التحكم في الموقع من خلال تفضيلاتهم، وتمثل هذه المواقع قنوات يمكن للمواطنين المشاركة في عمليات اتخاذ القرار أو القيام بالتغذية المرتجعة عبرها.
12. اللجوء إلى الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تقوم بتحليل البيانات من أجل توفير معلومات كاملة ومفصلة، ينتج عنها القدرة على إعادة استخدامها، و توفير تطبيقات للأفراد تتيح لهم رؤية شاملة للوضع الإقتصادي والخراط كامل في العملية المالية.

**الهوامش والمراجع :**

[1] أمال قاسمي، **دور قانون الوقاية من الفساد ومكافحته في تكريس قواعد الشفافية في مجال الصفقات العمومية**، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.

[2] وليد بدر نجم الراشدي، وعادل سالم فتحي الحيالي، **الحماية القانونية للمال العام من آثار الفساد**، بحث مقدم ضمن أعمال المؤتمر السنوي لهيئة النزاهة فرع نينوى، 2008.

[3] محمد هلال الخليفي، **الشفافية ومكافحة الفساد بين الصورة والواقع– دراسة حالة قطر**، بتاريخ 2012/08/06.

[4] ساجي فاطمة، **الشفافية كأداة لتسيير المالية العامة**، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

[5] فيحاء عبد الخالق البكوع، منهل مجيد العلي وأرسلان ابراهيم الأفندي، **دور الشفافية المحاسبية ومعايير الافصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي ( دراسة محاسبية تحليلية )**، مجلة البحوث المستقبلية ، العدد 26/25، سنة 2009م - 1430هـ، ص ص (53 - 74 )

[6] لبنى عبد اللطيف، **نحو مزيد من الشفافية والمساءلة في الموازنة العامة للدولة في مصر**، مقال منشور ، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، 2005.

[7] الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، **مختار الصحاح**، دار الرسالة – كويت 1983 .

[8] الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، دار الجيل، بيروت، لبنان، ص 920 .

[9] Macmillan-English Dictionary for Advanced Learners, First Puplished, Bloomsbury Publishing PIC 1531):2002, pp(1530

[10] حنفي، الاتحاد:بدون.

[11] عبد الله الفيتوري المرابط ،**الشفافية الإدارية وتاثيرها على سلوك وكفاءة العاملين** ،رسالة ماجستير غير منشورة ،أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ،2005. ص6 .

[12] منظمة الشفافية الدولية.www. Transparency.org .

[13] العاني معاوية كريم شاكر،الدباس وفاء عبد الأمير، **تفسير مفهوم الشفافية في محيط بيئة دولية** ، بحوث وأوراق عمل ، مؤتمر إدارة الأعمال الأول ،مستجدات الألفية الثالثة، الفرص والتحديات لمنظمات الأعمال العربية ، الأردنية ، مطبعة الجامعة – عمان – الأردن، من3 -5 أيار 2005، ص 594.

[14] ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، شفافية سلوك، متاح على الموقع الاكتروني : https://ar.wikipedia.org، تاريخ النشر : 2016/10/06، تاريخ الاطلاع : 2016/10/12.

[15] www.masader.ps

[16] Hunton.James and Libby.Robert and Mazza Cheri **Financial Reporting Transparency and Earning Management**, Bentley College, Cornell University Fordham University, 2004, p 5.

[17] صندوق النقد الدول الدولي، **دليل شفافية المالية العامة (2007)** ، متاح على الموقع الالكتروني : https://www.imf.org ، تاريخ الاطلاع : 2016/09/15.

[18] خالد محمد جميل عبد القادر، **تحديد واقع الشفافية المنظمية ومتطلبات تعزيزها : دراسة ميدانية في المديرية العامة للتربية في محافظة نينوي**، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، المنعقد يومي 20/19 نوفمبر 2013.

[19] خالد محمد جميل عبد القادر، **مرجع سبق ذكره.**

[20] دينا وفاء، **الأدوار المنقوصة : الحق في الحصول على المعلومات لمكافحة الفساد في العالم العربي**، المركز العربي للبحوث والدراسات،تاريخ النشر 2015/10/24، على الموقع : http://www.acrseg.org ، تاريخ الاطلاع : 2017/07/17.

[21] كاوة محمد فرج قرادعي، **أثر الشفافية والمساءلة على الإصلاح الإداري**، منظمة كيدو، أربيل،2011، ص 04.

[22] رضوى الخولى، **الميزانيات المفتوحة**، سلسلة أوراق الحق في المعرفة ، مركز دعم لتقنية المعلومات، القاهرة متاح على : https://sitcegypt.org/?p=4020 ، تاريخ الاطلاع : 2017/07/15.

[23] محمد عدلي سليمان، **مؤتمر صحفي حول إطلاق مرصد الموازنة المفتوحة لمراقبة إفصاح وزارة المالية المصرية**، بقلم محمود صلاح الدين، نشر يوم الخميس 11 ديسمبر 2014 ، على http://www.dotmsr.com ، تاريخ الاطلاع : 2017/07/15.

[24] *فريق عمل الموازنة المفتوحة بدائرة تكنولوجيا المعلومات في وزارة المالية العراقية، متاح على:* http://www.mof.gov.iq/obs/ar/Pages/default.aspx ، *تاريخ الاطلاع : 2017/07/15*

[25] الإمارات العربية المتحدة –وزارة المالية، **البيانات المفتوحة**، متاح على الموقع :www.mof.gov.ae ، تاريخ الاطلاع : 2017/07/20.

[26] أميرة خليل، مؤتمر صحفي حول إطلاق مرصد الموازنة المفتوحة لمراقبة إفصاح وزارة المالية المصرية، بقلم محمود صلاح الدين، نشر يوم الخميس 11 ديسمبر 2014 ، على http://www.dotmsr.com ، تاريخ الاطلاع : 2017/07/15.

[27] *فريق عمل الموازنة المفتوحة بدائرة تكنولوجيا المعلومات في وزارة المالية العراقية، **الموازنة المفتوحة**، متاح على:* http://www.mof.gov.iq/obs/ar/Pages/default.aspx ، *تاريخ الاطلاع : 2017/07/15*

[28] وزارة المالية التونسية، **موازنة المواطن لسنة 2016 "نفهم ميزانية بلادي ونعرف وين ماشية فلوس أولادي"**، متاح على : www.finances.gov.tn، تاريخ الاطلاع : 2017/07/17.

[29] الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة في فلسطين، **موازنة المواطن 2016 فلسطين**، الائتلاف من النزاهة والمساءلة (أمان)، متاح على : www.aman-palestine.org ، تاريخ الاطلاع : 2017/07/17.

[30] وزارة المالية المصرية، **موازنة المواطن (كتيب مبسط) " معا نكمل المشوار**،سبتمبر 2015، متاح على : http://www.mof.gov.eg ، تاريخ الاطلاع : 2017/07/17.

[31] دينا وفاء، **الأدوار المنقوصة : الحق في الحصول على المعلومات لمكافحة الفساد في العالم العربي**، المركز العربي للبحوث والدراسات،تاريخ النشر 2015/10/24، على الموقع : http://www.acrseg.org ، تاريخ الاطلاع : 2017/07/17.

[32] ياسين بودهان، **ندوة حول مكافحة الفساد بالجزائر**، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2016/1/29/تصنيف-الجزائر-في-سلم-الفساد-تأكيد-واستنكار ، تاريخ الإطلاع: 2017/07/25.

[33] صندوق النقد الدولي http://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/07/27/15/46/Encouraging-Greater-Fiscal-Transparency ، 30 سبتمبر 2016.

[34] لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على **ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة** الصادر عن صندوق النقد الدولي متاح على الموقع الالكتروني : https://www.imf.org/external/np/fad/trans/ara/codea.pdf

[35] دينا وفاء، **الأدوار المنقوصة : الحق في الحصول على المعلومات لمكافحة الفساد في العالم العربي**، المركز العربي للبحوث والدراسات،تاريخ النشر 2015/10/24، على الموقع : http://www.acrseg.org ، تاريخ الاطلاع : 2017/07/17.

[36] file:///C:/Users/aissam/Desktop/English-2017-Social-Progress-Index-Findings-Report_embargo-d-until-June-21-2017.pdf

[37] دينا وفاء، **الأدوار المنقوصة : الحق في الحصول على المعلومات لمكافحة الفساد في العالم العربي**، المركز العربي للبحوث والدراسات،تاريخ النشر 2015/10/24، على الموقع : http://www.acrseg.org ، تاريخ الاطلاع : 2017/07/17.

[38] دينا وفاء، **الأدوار المنقوصة : الحق في الحصول على المعلومات لمكافحة الفساد في العالم العربي**، المركز العربي للبحوث والدراسات،تاريخ النشر 2015/10/24، على الموقع : http://www.acrseg.org ، تاريخ الاطلاع : 2017/07/17.

## كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

عبد الغني دادن، آسية قمو، عصام خالدي (2018). موازنة المواطن ضرورة لشفافية المال العام في الوطن العربي ومحاربة الفساد فيه مع إشارة لحالة الجزائر . المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 04 (العدد 02)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص43-63.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

**المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية** مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).